من قبل المجموعة الأوراسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إقرار وثيقة خارطة طريق لتقديم المساعدة الفنّية لإيران

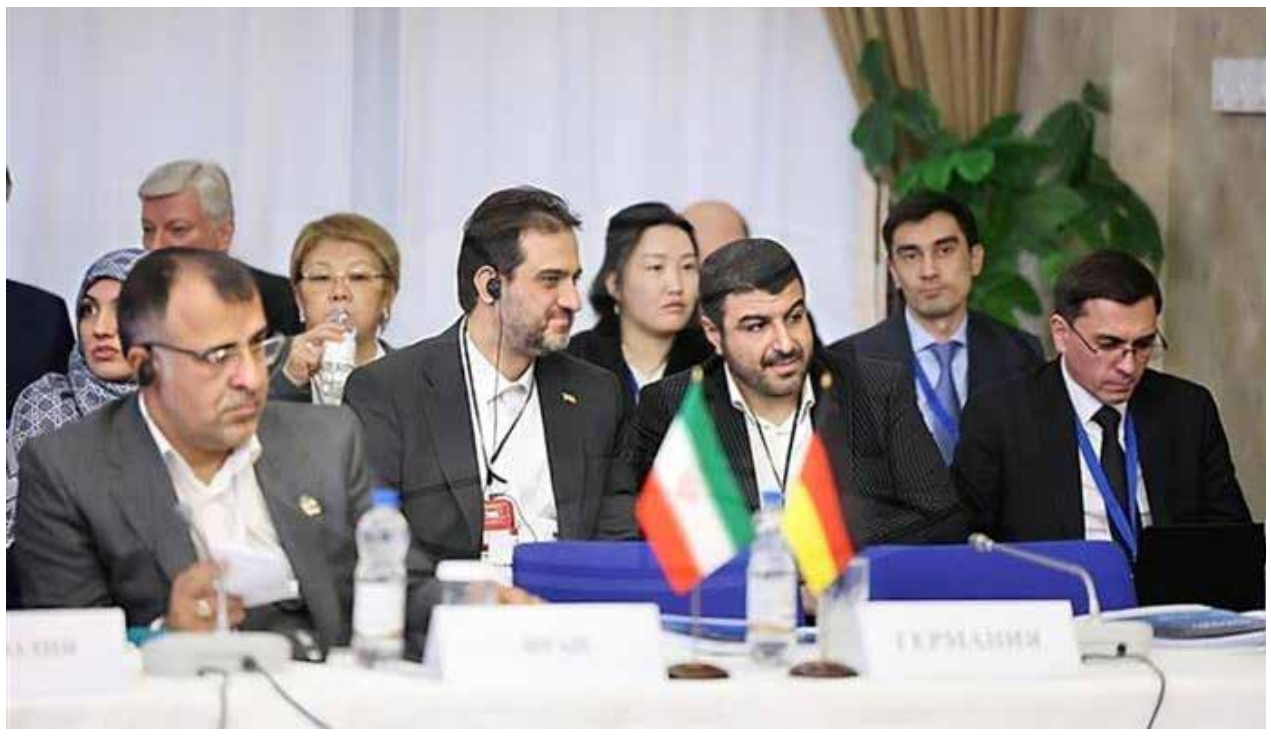

أقرّت المجموعة الأوراسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (EAG)، في اجتماعها الـ٤٣، وثيقة خارطة طريق لتقديم المساعدة الفنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بهدف رفع اسمها من قائمة الدول عالية المخاطر لدى مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)، وتعزيز النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأفادت دائرة العلاقات العامة بمركز المعلومات المالية بوزارة الاقتصاد والشؤون المالية الإيرانية، إن "هادي خاني" أمين المجلس الأعلى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورئيس وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الاجتماع، قال في إشارة إلى عملية تفاعل إيران مع المجموعة الأوراسية التي استمرت ثلاث سنوات: على الرغم من أن إيران عضو مراقب في هذه المجموعة، إلا أننا استفدنا على مدار السنوات الثلاث الماضية إلى أقصى حد من الفرصة المحدودة للأعضاء المراقبين لتقديم تقارير مستمرة حول التقدم المحلي في مجال مكافحة غسل الأموال.

وأوضح: إن هذه العملية نفسها من الشفافية وعرض الإنجازات أدت إلى موافقة الأعضاء على تقديم المساعدة الفنية لإيران في القمة الحادية والأربعين للمجموعة الأوراسية في إندور بالهند العام الماضي.

المصادقة على برنامج للتعاون المشترك

وفي إشارة إلى تبادل الوثائق بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأمانة المجموعة الأوراسية والدول الأعضاء منذ العام الماضي، قال رئيس مركز المعلومات المالية بوزارة الاقتصاد والشؤون المالية: إن نتيجة هذه الجهود أدت إلى المصادقة على برنامج التعاون المشترك، الذي يتكوّن من ٢٣ إجراء محددًا في مختلف مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في ختام القمة الثالثة والأربعين في مينسك في بيلاروسيا، يوم الجمعة ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، وتم إبلاغه إلى جميع الأعضاء والأمانة العامة لتنفيذه.

حدثٌ غير مسبوق

واعتبر خاني الموافقة على مثل هذا البرنامج لدولة غير عضو حدثًا تاريخيًا وغير مسبوق، وأكد: على الرغم من أن إيران لم تقرر بعد الانضمام رسميًا إلى هذه المجموعة، وهي مجرد عضو مراقب ولا تدفع رسوم عضوية، إلا أن الدعم الفني والتعليمي باهظ الثمن من الدول الأعضاء يشير إلى تغير في نظرة المجتمع الدولي لنهج إيران في التفاعلات العالمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي إشارة إلى الفرص القادمة، قال خاني: ينبغي استغلال هذه المنصة الجديدة لتعميق ثقة الدول المتحالفة وتوسيع شبكة الداعمين الدوليين للبلاد.

الترحيب بتطوير أنظمة ذكيّة لمراقبة التدفقات المالية

كما أشار خاني إلى المشاركة النشطة للوفد الإيراني في اجتماعات المجموعة الأوراسية على مدى السنوات الثلاث الماضية، وقال: في الاجتماع الأخير، عرضنا بعض إنجازات البلاد في تطوير أنظمة ذكية لمراقبة التدفقات المالية إلى الأعضاء، وهو ما لاقى ترحيبًا واسعًا. وأكد أن مركز المعلومات المالية يسعى جاهداً لتطوير البنية التحتية التقنية والقانونية المحلية في تطبيق قوانين مكافحة غسل الأموال، بما يتيح لإيران تقديم صورة واقعية عن أدائها على الساحة الدولية، وإحباط مساعي الدول المعادية الرامية إلى خلق مخاطر عالية في هذا المجال.

يذكر أن المجموعة الإقليمية الأوراسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إحدى المجموعات الإقليمية التسع التابعة لمجموعة العمل المالي الدولية، عقدت اجتماعها الثالث والأربعين بمشاركة ٣٥ وفداً من ١٨ دولة وأكثر من ١٥ منظمة دولية، في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٢٨ منه في مينسك عاصمة بيلاروسيا.

رغم التقلبات والعقوبات..

التجارة بين طهران وأنقرة تحافظ على مسارها التصاعدي

على الرغم من التقلبات السياسية والعقوبات، شهدت التجارة بين إيران وتركيا خلال العقدين الأخيرين مسارًا تصاعديًا؛ مسار بدأ بأقل من مليار دولار في مطلع الألفية الجديدة؛ وبالرغم من الضغوط والقيود ما يزال اليوم يتراوح بين ٨ و١٠ مليارات دولار.

ويرى الناشطون الاقتصاديون أنه في حال حدوث انفراجات سياسية ومصرفية، يمكن لهذا الرقم أن يقفز سريعًا ليقترب من الهدف المعلن عند ٣٠ مليار دولار.

وأفادت وكالة إيسنا للأنباء، في تقرير لها، إن التقديرات تشير إلى أن حجم التجارة بين إيران وتركيا أكبر بكثير من الأرقام الحالية. ووفقًا للإحصاءات، بلغ حجم التجارة بين البلدين في عام ٢٠٢٤ نحو ٨ مليارات دولار، وتُظهر البيانات أن هذا الرقم لن يشهد تغيرًا ملحوظًا حتى نهاية عام ٢٠٢٥ مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، يؤكد التجار والناشطون الاقتصاديون في البلدين أن رفع العقوبات يمكن أن يدفع هذا الرقم إلى حدود ٣٠ مليار دولار.

وتشير الأرقام إلى أنه في مطلع العقد الأول من الألفية كان حجم التجارة بين البلدين أقل من مليار دولار، قبل أن يرتفع في عام ٢٠١٦. أي خلال فترة تنفيذ الاتفاق النووي - إلى ١٢ مليار دولار؛ لكن بعد عودة العقوبات، تراجع حجم التجارة إلى نحو ٨ مليارات دولار. ورغم ذلك، لا تزال القدرات المتاحة لتعزيز التبادل التجاري بين إيران وجارتها في الشمال الغربي قائمة.

وبحسب ما يقوله الناشطون الاقتصاديون، فإن مجالات التعاون التجاري - من خطوط أنابيب الغاز إلى المعارض المشتركة والعقود الجديدة في مجالي الطاقة والترانزيت - تمتلك إمكانات كبيرة للتوسع.

وقال مهرداد سعادت دهقان، رئيس الغرفة التجارية المشتركة بين إيران وتركيا، في حديث لـ«إيسنا»: إن العقوبات الأخيرة لم تترك أثرًا ملموسًا على مسار تجارة القطاع الخاص الإيراني مع تركيا. وأضاف: بعد العقوبات التي يُشار إليها باسم "آلية الزناد"، لم نلمس أي تغيير فعلي. في الإنتاج وفي التجارة، يستمر المسار كما كان. لا يمكن القول إن التجارة بين إيران وتركيا أصبحت أفضل؛ لكنها أيضًا لم تتراجع. لم ألاحظ أي تغير ملموس.

وأوضح إن القيود السارية اليوم كانت موجودة أصلًا من قبل، وقال: هناك مجموعة من القيود كانت دائمًا حاضرة؛ لكن لم يحدث أمر جديد أو مزعج يشكل عائقًا جديًا. تجارتنا مستمرة، والقطاع الخاص في البلدين ليس لديه مشكلة مع الآخر، ونواصل عملنا بشكل طبيعي.

وتحدّث رئيس الغرفة المشتركة عن حجم التجارة بين البلدين في عام ٢٠٢٥، وقال: ليس واضحًا تمامًا ما الرقم المسجل بدقة الآن؛ فجزء كبير من تجارتنا لا يسجل رسميًا، لذلك لا يكون أي رقم يُعلن بالضرورة دقيقًا، والحقيقة أن الخوض في التفاصيل قد يضر بنا؛ لكن بصورة عامة، التجارة مستمرة.

كما تطرّق دهقان إلى الصعوبات التي يواجهها الناشطون الاقتصاديون، موضحًا: الظروف صعبة والتكاليف ارتفعت، خصوصًا تكاليف الترانزيت؛ لكن بفضل المصالح المشتركة، لم تظهر حتى الآن مشكلة جدية للتجار، وتستمر الأعمال في المضي قدمًا.

خلال ٧ أشهر

صادرات إيران غير النفطية تصل إلى ٣٢ مليار دولار

صرّح نائب مدير منظمة تنمية التجارة بأن صادرات إيران غير النفطية، خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، بلغت حوالي ٣٢ مليار دولار، في حين وصلت الواردات إلى نحو ٣٤/٥ مليار دولار.

وقال محمدصادق قنادزاده: إن الصادرات غير النفطية تشهد نموًا ملحوظًا، إلا أن زيادتها تتطلب تنفيذ إجراءات داخلية وخارجية متزامنة.

وأضاف: داخلياً، ركزت الجهود على تحسين البنية التحتية التجارية، وتوفير الحاويات المبردة، وتطوير إجراءات الجمارك، وتسهيل التزامات المصدرين المالية بالعملات الأجنبية. كما تشمل البرامج الرئيسية الجارية تبسيط عملية تحويل العوائد المالية من الصادرات وتوسيع البنية التحتية التصديرية.

وأشار قنادزاده إلى الجهود المبذولة لتوسيع العلاقات التجارية مع دول المنطقة والدول المجاورة، مضيفًا: إن اتفاقيات تجارية عدة مع هذه الدول ودول أوراسيا قد أُقرّت مع رسوم تفضيلية، وأن توقيع اتفاقيات مع عمان والكويت وقطر والإمارات ضمن الأولويات، بهدف فتح آفاق التجارة الخارجية وتقليل العوائق الداخلية مثل مشكلات سكان المناطق الحدودية والإجراءات الروتينية.

تجدر الإشارة إلى أن متوسط قيمة كل طن من البضائع الإيرانية المصدرة خلال هذه الفترة بلغ ٣٤٨ دولارًا، مسجلاً انخفاضًا بنسبة ٤/٩٢٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

أما أبرز ما صدرته إيران خلال الفترة المذكورة أعلاه، فكان: الغاز الطبيعي بقيمة ٢/٧٩٦ مليار دولار (انخفاض ٣٢/٣٧٪)، البروبان المسال ٢/٠٩٩ مليار دولار (ارتفاع ٧/٠٤٪)، القار النفطي ١/١٣٨ مليار دولار (ارتفاع ٤/١١٪)، البوتان المسال ١/٣٥٨ مليار دولار (ارتفاع ٩/١٢٪)، الميثانول ١/٣٣٧ مليار دولار (انخفاض ١٣/٣٦٪)، سبائك الحديد والفولاذ غير الممزوجة ١/١٨٣ مليار دولار (ارتفاع ٣٤/٨٨٪)، واليوريا ١/٠٢٨ مليار دولار (ارتفاع طفيف ٠/٠٨٪).

وشملت أهم الدول المستقبلة للصادرات الإيرانية الصين بـ٨/٢٢٧ مليار دولار، والعراق ٥/٨٢٣ مليار دولار، والإمارات ٤/٥ مليار دولار، وتركيا ٣/٧١٤ مليار دولار، وأفغانستان ١/٤٠٥ مليار دولار. أما متوسط قيمة كل طن من البضائع المستوردة فبلغ ١٥٣٣ دولارًا، مسجلاً انخفاضًا بنسبة ١٧/٣٩٪ مقارنة بالعام الماضي.

وسجل إجمالي واردات إيران ٢٢/٣ مليون طن بقيمة ٣٤/٢ مليار دولار. وتضمنت أبرز السلع المستوردة الذهب (سبائك) بقيمة ٢/١٣٢ مليار دولار (انخفاض ٤٦/٣٥٪ مقارنة بالعام الماضي؛ لكنها ظلت في المرتبة الأولى بين الواردات)، والذرة العلفية ١/٨٩ مليار دولار، وزيت بذور عباد الشمس ١/٣٠٦ مليار دولار (ارتفاع ١٥٣٪)، والهواتف الذكية ١/٠٥٨ مليار دولار، والأرز ١/٠٤٥ مليار دولار (ارتفاع ٩١/١٣٪)، وقطع غيار السيارات ٧٢٧ مليون دولار (ارتفاع ٥٤٪).

أما أهم الدول المصدّرة لإيران، فكانت الإمارات ١٠/٥٥٤ مليار دولار، والصين ٩/٢٤٧ مليار دولار، وتركيا ٥/٣٦٢ مليار دولار، والهند ١/١٨٥ مليار دولار.

الكيوي الإيراني يدخل إلى أسواق الهند وأوراسيا

الوفاق: أعلنت رئيسة منظمة حفظ النباتات في البلاد عن تصدير المنتجات الزراعية، لاسيما الكيوي، إلى أسواق الهند ودول أوراسيا.

وقالت مريم جليلي مقدم: إن استيراد المبيدات الزراعية يخضع بالكامل لإشراف هذه المنظمة، وبفضل الالتزام بمتطلبات منح الشهادات الصحية ورصد الملوثات، أصبحت المنتجات الزراعية في المحافظة، وخاصة الكيوي، تُصدّر بسهولة إلى الأسواق الدولية، بما في ذلك الهند ودول أوراسيا. وأضافت بأن استيراد المبيدات الزراعية يتم تحت إشراف كامل من منظمة حفظ النباتات في البلاد، موضحة أن النموذج البارز لزيادة تصدير المنتجات الزراعية هو كيوي مازندران إلى الهند.

وأكدت رئيسة منظمة حفظ النباتات أن جميع أنواع المبيدات الزراعية تستورد بحساسية خاصة، ويتم الإشراف الجيد على توزيعها واستخدامها.

وأوضحت: إن المنتجات الزراعية يجب أن تحمل شهادات هوية، وخلال هذه العملية يتم رصد الملوثات أو التلوث بالمبيدات الزراعية، مضيفة: إن الكثير من القوانين الزراعية تزيل الفوضى في الإنتاج والتصدير، أي أن معظم تصدير الحمضيات والكيوي من شمال البلاد يتم الآن بناءً على معرف الحديقة والفرز والتخزين الذي ترصده وتتابعه الدول المستوردة.

وبحسب جليلي مقدم، فإن القيود على تصدير المنتجات الزراعية من محافظة مازندران (شمال البلاد) مثل الكيوي والحمضيات قد زالت اليوم، ويتم تصدير الكيوي بسهولة إلى دول أوراسيا والهند والصين.

وأشارت رئيسة المنظمة إلى أن محافظة مازندران، بفضل غطائها النباتي ومناخها، تستضيف جميع الآفات وأمراض المحاصيل الزراعية، وقالت: نظراً لدور الزراعة في شمال البلاد في الأمن الغذائي للبلاد، فإن سلامة المنتجات الزراعية خط أحمر، مؤكدة أن إنتاج مازندران الزراعي، مع الالتزام بمتطلبات حفظ النباتات، له أهمية كبيرة وتأثير بالغ في اقتصاد المحافظة والبلاد.

توقيع مذكرة تفاهم بشأن سكك الحديد بين إيران وروسيا وأذربيجان

وقّع مدراء مؤسسات سكك الحديد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الروسي وجمهورية أذربيجان مذكرة تفاهم على هامش الدورة الثالثة والثمانين لمجلس النقل لرابطة الدول المستقلة لإقامة تعاون طويل الأمد.

ووفقًا لتقرير صادر عن مؤسسة سكك الحديد الإيرانية يوم الجمعة، فقد انعقدت الدورة الثالثة والثمانون لمجلس النقل لرابطة الدول المستقلة في باكو بحضور مدراء ووفود من ١٥ دولة عضو في رابطة الدول المستقلة.

وتشمل الأهداف الرئيسية لهذه المذكرة تحديد أسعار ثابتة لنقل البضائع على الطريق الغربي للممر الدولي بين الشمال والجنوب، وتحديد أسعار تنافسية على مستوى البلاد، وتطوير الخدمات اللوجستية.

وبتوقيع هذه المذكرة، أكدت الدول الثلاث إلتزامها بالتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف المستدام والمفيد، وتعمل على تحويل المسار الغربي للممر الشمالي - الجنوبي إلى مسار عبور نشط في المنطقة.